النظام المالي وأسواق المال.

يعرف النظام المالي على أنه مجموع الهيئات والآليات التي تسمح لبعض الأعوان خلال فترة زمنية معينة بالحصول على موارد للتمويل ولآخرين باستخدام وتوظيف مدخراتهم، فهو يسمح للوحدات الاقتصادية ذات العجز بالإنفاق أكثر مما لديها من سيولة خلال فترة زمنية معينة، وفي المقابل يتيح للأعوان الاقتصاديين الذين لديهم فائض في السيولة بتوظيف فوائضها.

ويتكون النظام المالي من المؤسسات المالية بما فيها من مؤسسات تمويل وادخار واستثمار وإقراض، بما فيها البنوك والأسواق المالية بكل أقسامها لأنها تعتبر مؤسسات مالية تعنى بالنقد والمال، إضافة لشركات التأمين بأنواعها، إضافة لمختلف الأدوات المالية التي يتم التعامل بها وتداولها على مستوى هذه الأسواق، مما يعني أن المؤسسات المالية هي جزء من النظام المالي.

المخطط(01): مكونات النظام المالي.

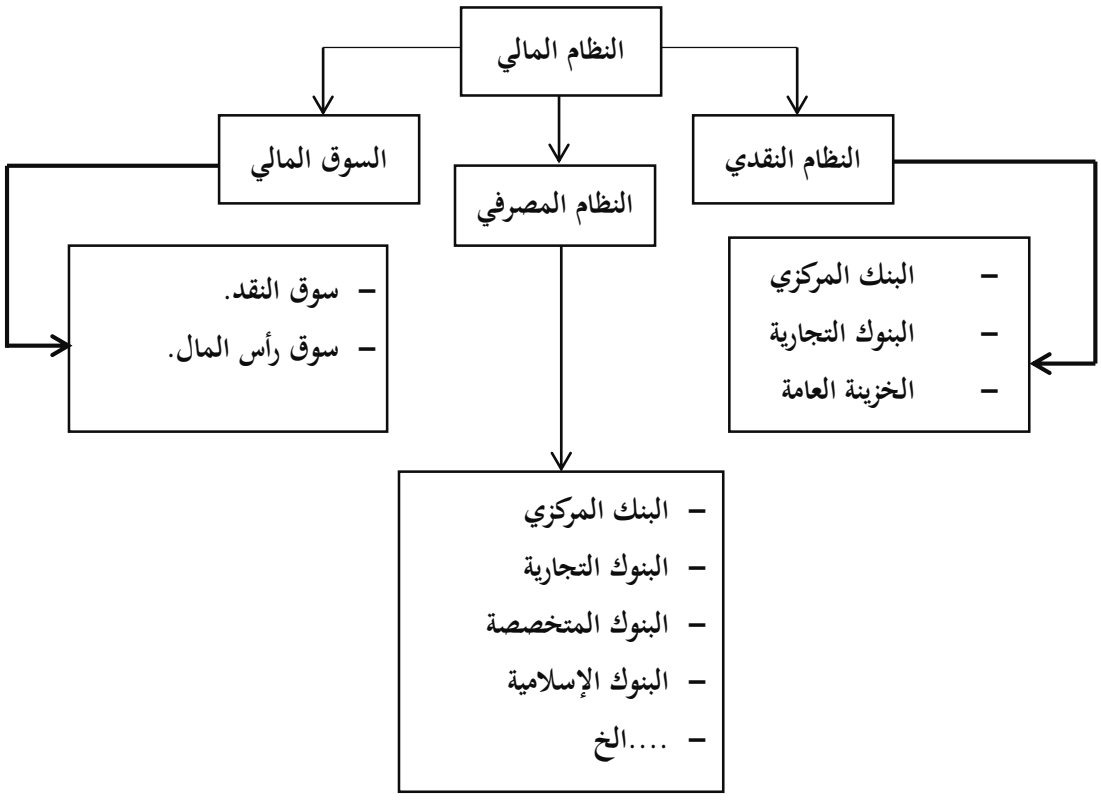

وكما يوضح المخطط أعلاه فإن البنك المركزي والبنوك التجارية تعتبر أهم المؤسسات ضمن النظام المالي، والمصرفي بصفة أوسع، لذلك نحاول بداية تقديم أهم مؤسسات النظام النقدي والمصرفي، لننتقل في الأخير للتعرف على سوق المال: مكوناته، أدواته ومختلف العمليات والمتدخلين فيه.

المخطط التوضيحي(02): أنواع المؤسسات.

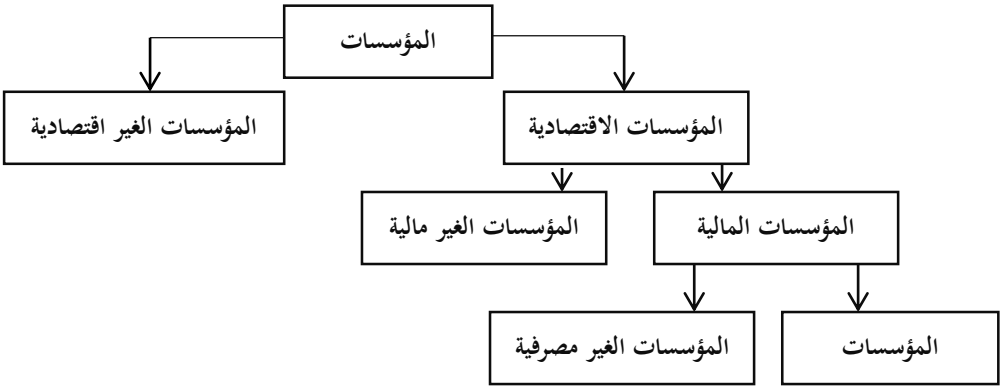

أولا. المؤسسات المالية المصرفية:

البنك المركزي هو المؤسسة المالية التي تهيمن وتسيطر على النظام النقدي والمالي والمصرفي في أي دولة،

1. البنك المركزي:

1.1. تعاريف:

عرفت VERA SMITH البنوك المركزية على أنها النظام المصرفي الذي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقد"

W.Shaw عرفه على أنه البنك الذي يتحكم في الائتمان وينظمه"

A.Day أنه الذي ينظم السياسة النقدية باعتبارها من أهم وظائف البنك المركزي بالأخص الحفاظ على استقرار الجهاز المصرفي.

وعرفه Sayers على أنه عضو أو جزء من الحكومة يأخذ على عاتقه إدارة العمليات المالية للحكومة وبواسطة إدارة هذ العمليات يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية، بما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للدولة،

وهكذا تتعدد التعاريف المقدمة للبنك المركزي على أساس الوظيفة التي يراها كل منهم أساسية لقيام البنك المركزي.

فالبنك المركزي يعتبر في قمة الجهاز المصرفي باعتباره أحدث صورة لتطوره، حيث ظهرت البنوك المركزية كمرحلة موالية لظهور البنوك التجارية كما سبق وأوضحنا في نشأة النقود الورقية.

1.2. وظائف البنك المركزي:

1.2.1. إصدار النقود:

تعتبر أهم وظيفة للبنك المركزي فهي مرتبطة بنشأته، حتى أنه كان يسمى "بنك الإصدار"، حيث أوضحنا سابقا بأن نشأته كانت بسبب احتكار البنك المركزي لإصدار النقود الورقية بعد أن فشلت البنوك التجارية في ذلك وتسببت في أزمات تدخلت السلطات لحلها وكان إنشاء البنوك المركزية واحتكار هذه الوظيفة أحد أهم الحلول لذلك. يعتبر البنك المركزي الجهة الوحيدة المخول لها بإصدار النقود في أي دولة، وقدرته على الإصدار مقيدة بالتشريعات والقوانين المعمول بها، لأنه لا يستطيع الإصدار كما يشاء وبدون قيود بل إنه يفعل ذلك حسب التغطية المعمول بها في الدولة(كما أوضحنا ذلك سابقا في الأنظمة النقدية)،

1.2.2. إدارة الاحتياطات النقدية الأجنبية:

تعتبر هذا الوظيفة مشتقة من الوظيفة السابقة لها(إصدار النقود) وهي تشمل: الذهب، العملات الأجنبية، حقوق السحب الخاصة. فالبنك المركزي يقوم بإدارة هذه الاحتياطات من خلال الاحتفاظ أو البيع والشراء، وتزويد الحكومة بما تحتاجه من العملات الأجنبية، كذلك استقرار أسعار الصرف تعتبر وظيفة مشتقة من هذا الوظيفة، وبما أن البنك المركزي يحتفظ بأرصدة الحكومة من العملات الصعبة ويقوم أيضا بدفع وتوفير ما تحتاجها من هذه العملات، لذلك تعتبر هذه الوظيفة ضمنيا من وظائفه كبنك للحكومة.

1.2.3. وظيفة بنك ووكيل ومستشار للحكومة (باختصار بنك الحكومة):

يعتبر البعض بأن هذه الوظيف بدورها مشتقة من وظيفته كبنك للإصدار، وعموما عند قيامه بهذه الوظيفة فإنه يقدم الخدمات التالية:

- إدارة وتنظيم حسابات الحكومات وهيئاتها ومؤسساتها المعنية.
- تقديم القروض المختلفة وخاصة قصيرة الأجل.
- تقديم القروض الغير عادية(في حالة الحروب والأزمات)
- تقديم ما تحتاجه الحكومة من العملات الأجنبية.
- القيام بتنفيذ السياسة النقدية التي تتبناها الحكومة(حالة عدم استقلالية البنك المركزي)
- استلام حصيلة بيع السندات الحكومية، دفع الفوائد المستحقة على الحكومة، أي القيام بإدارة الدين العام.
- دور الضامن للقروض الحكومية خاصة في حالة إصدار السندات.
- إدارة العلاقات المالية والنقدية الدولية والممثل للحكومة فيها.
- دور المستشار عند وضع معالم السياسة الاقتصادية بصفة عامة، والمالية والنقدية وسياسة أسعار الصرف بصفة خاصة.

1.2.4. وظيفة بنك البنوك:

إن العلاقة التي تربط البنوك المركزية بالبنوك التجارية متداخلة ومترابطة وقد يصعب التمييز والفصل بينها في الواقع، ولكن يمكننا أن نميز بين مجموعتين أساسيتين: فقد تكون إلزامية وإجبارية مثل فرض الاحتياطي القانوني مثلا، وقد تكون اختيارية مثل إعادة الخصم حيث يقدم من خلالها البنك المركزي خدمات للبنوك التجارية بدون إجبارها على شيء، بل على العكس من ذلك يعتبر قدم خدمة لها لن تجد من يقدمها وبمثل ذلك السعر:

- **الإلزامية:** وتضم ما يلي:

- **الاحتياطي القانوني:** عند إنشاء بنك انجلترا في 1844 وبسبب ثقة الحكومة والأفراد فيه سعت أيضا البنوك التجارية لوضع احتياطاتها النقدية لديه للاحتفاظ بها، لذلك فالاحتياطي القانوني في الاصل كان اختياريا، ولكن مع إنشاء الاحتياطي الفدرالي الأمريكي قام بإلزام البنوك التجارية بوضع هذه الاحتياطات وبنسبة معينة، وتحولت لتصبح احتياطات إلزامية إجبارية وليست اختيارية للبنوك. وجدير بالذكر أن البنك المركزي قد يشترط على البنوك التجارية

الاحتفاظ بجزء من الاحتياطات في شكل نقود سائلة وجزء في شكل موجودات مالية كأذون الخزانة والسندات الحكومية متوسطة وطويلة الأجل. كل هذا بغرض المحافظة على أموال المودعين والمساهمين واستقرار الجهاز المصرفي والاستقرار النقدي والاقتصادي عموما.

- **تسقيف القروض**: وقد تم التطرق لها سابقا ضمن محور السياسات النقدية.
- **مراقبة البنوك**: البنك المركزي هو المخول بتقديم رخصة واعتماد البنك، لذلك تبدأ عمليات المراقبة منذ لحظة إنشاءه أو حتى قبل ذلك من خلال تحديد الحد الأدنى لرأس المال المدفوع.
- تزويد البنك المركزي بالإحصائيات الدورية والموازنات الشهرية والفصلية للتأكد من تطبيق البنوك للتعليمات الصادرة من طرفه.

– الاختيارية:

- تمويل البنوك في حالة وقوعها في عجز بصفته الملجأ الأخير للاقتراض من خلال: إعادة الخصم مثلا.
- شراء وبيع السندات في السوق المفتوحة.
- الوساط لتسوية حسابات البنوك فيما بينها وهي ما تسمى عمليات المقاصة Clearing وهي عملية تتم على مستوى غرفة متواجد في بنك الجزائر تحمل اسم العملية، وهي تسوية الحسابات بين البنوك من خلال وساطة البنك المركزي.

2. البنوك التجارية:

تعود نشأة البنوك التجارية إلى الصاغة والصيارفة الذين كانوا يستقبلون نقود الأفراد والتجار للاحتفاظ بها خشية الضياع أو السرقة مقابل حصولهم على عمولة المحافظة عليها، وتطور نشاطهم للقيام بالإقراض من هذه الودائع مقابل سعر فائدة يتحصلون عليه، وبذلك تعتبر وظيفة قبول الوديعة ومنح القروض هي الوظائف الاساسية والأصلية للبنك التجاري، وتطور العمران والاقتصاد وكل نواحي الحياة وتطور الصاغة الصيارفة ليصبحوا بنوكا تمنح الفوائد للمودعين بدلا من أخذ عمولة منهم، لذلك فإن التعريف الأساسي

للبنوك التجارية هو" تلك المؤسسات المالية التي تقبل الودائع وتمنح القروض" إضافة إلى مجموعة من الوظائف الأخرى التي تختلف وتتنوع من بنك إلى آخر.

2.1. موارد واستخدامات البنوك التجارية:

تعتبر ميزانية البنك التجاري أفضل ما يعبر عن موارده واستخداماته، حيث تضم في جانب الخصوم مجموع الموارد التي تميزه عن غيره من المؤسسات وكذلك جانب الأصول الذي يوضح مختلف استخداماته لهذه الموارد:

الجدول(01): ميزانية البنك التجاري

الأصول	الخصوم
أرصدة نقدية حاضرة:	-الودائع بأنواعها
- نقود في الخزانة	-رأس المال المدفوع
- ارصدة لدى البنك المركزي	الاحتياطي القانوني
- حوالات مخصومة	الاحتياطي الاختياري
- أذونات تجارية	مخصصات الديون المشكوك فيها
محفظة الأوراق المالية:	مخصصات أخرى(نهاية الخدمة، ضد
- سندات حكومية	الحريق...الخ)
- أوراق مالية أخرى	الأرباح غير الموزعة
- القروض بأنواعها	-الاقتراض من المصارف ومن البنك المركزي
الموجودات الثابتة	تأمينات نقدية(مقابل الكفالات والاعتمادات)

المصدر: جميل السعودي، **إدارة المؤسسات المالية المتخصصة**، دار زهران للنشر والتوزيع، 2014، ص:63-70

2.2. وظائف البنوك التجارية:

- قبول الودائع بجميع أنواعها وفتح الحسابات الجارية.
- منح القروض للأفراد والمؤسسات.
- فتح الاعتمادات المستندية.
- تحصيل الصكوك المسحوبة من العملاء وعليهم.
- خلق النقود.
- بيع وشراء الأوراق المالية لحسابه او لحساب العملاء.

- القيام بخدمات أخرى للعملاء: التحويلات النقدية، إصدار خطابات الضمان، تحصيل الكمبيالات والشيكات، تأجير الخزائن ....الخ

الفرق بين البنوك التجارية والبنك المركزي:

- **البنك المركزي يصدر النقود الورقية، بينما البنوك التجارية تقوم بخلق النقود الحسابية.**
- **البنك المركزي يشرف ويراقب أنشطة البنوك التجارية والعكس صحيح.**
- **البنوك التجارية تهدف إلى الربح بينما البنك المركزي يهدف إلى تحقيق منفعة عامة.**

2.6. أنواع البنوك التجارية:

- **البنوك الفردية:** هي بنوك صغيرة الحجم يملكها أفراد أو شركات أشخاص، ويقتصر عملها في اغلاب على مناطق صغيرة، وعادة ما تستثمر مواردها في أصول عالية السيولة، لتتجنب المخاطر التي لا تقدر على تحملها لصغر حجمها.
- **البنوك ذات الفروع:** والتي غالبا ما تكون في شكل شركات مساهمة، لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة، وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها. وبالتالي يكون هذا النوع من البنوك الأكثر قدرة على جمع الموارد والأقل عرضة للمخاطر.
- **بنوك السلاسلChain Bank** :

ولقد نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها، وتتكون السلسلة من عدة فروع تنفصل عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم بتحديد السياسات العامة للبنوك ويتم التنسيق بين هذه الوحدات.

- **بنوك المجموعات:**

هي بنوك تكون تابعة لشركة قابضة، أي أن هناك شركة تقوم بإدارة مجموعة من الشركات من بينها بنوك تابعة لها، تسمى البنوك التابعة لها بنوك المجموعات والشركة التي تسير المجموعات تسمى الشركة القابضة، وتأخذ هذه البنوك الطابع الاحتكاري.

- **البنوك الالكترونية(الافتراضية) Electronic Banks**

وهي البنوك التي تم إنشاءها في الفضاء الالكتروني أو من خلال الشبكة العنكبوتية، ولا يوجد لها وجود حقيقي ملموس، ويجب أن نفرق بين خدمات الكترونية لبنك موجود فعلا وبين بنك الكتروني، حيث أن غالبية البنوك العادية الان تقدم خدماتها عبر الشبكة وهذا لا يعني أنها بنوك الكترونية.

- **بنوك التجزئة والجملة:**

باعتبارها صناعة، تقدم خدمات من نوع خاص وهو الخدمات المالية، فإنها أيضا تستطيع أن تقدمها بالجملة أو التجزئة حسب حجم الخدمة المقدمة، فتعتبر بنوك التجزئة تلك البنوك التي تتعامل وتقدم خدماتها لصغار العملاء(الأشخاص والمؤسسات الصغيرة..الخ) وبنوك الجملة هي تلك البنوك التي تقدم خدماتها لكبار العملاء والشركات الكبرى والعملاقة ومتعددة الجنسيات.

- **البنوك المنزلية(البنك على الخط) Home Banks**

تتفق غالبية المراجع على أن البنوك المنزلية هي التي توفر خدماتها لزبائنهم وهم في البيوت من خلال ربط حواسيبهم الخاصة بأنظمة عمل البنوك وحصولهم على الخدمات وهم في بيوتهم، لذلك نرى بأن هذا النوع لا يعتبر بنكا بحد ذاتها ولكنه أسلوب لتوزيع الخدمة أو توصيلها للزبون لا غير.

3. البنوك الإسلامية:

وهي بنوك أيضا تهدف وتسعى للربح ولكن بما يتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية، فهي تعمل على جمع المدخرات والودائع وفتح الحسابات الجارية ولكنها لا تقدم القروض، بل تقوم بتوظيف مواردها وفق ضوابط الشريعة ضمن عمليات مثل: المرابحة، المضاربة، المشاركة.....الخ .

4. البنوك المتخصصة:

وهي نوع من البنوك التي لا تعتمد ولا تركز على الودائع في تمويل أنشطتها بل تعتمد على مواردها الذاتية، فهي بنوك تتخصص في القيام بعمليات الائتمان طويل الأجل لخدمة نوع معين من النشاط الاقتصادي، وفيما يلي أهم أنواع البنوك المتخصصة:

البنوك الصناعية: Industry Banks

تقوم المصارف الصناعية بتوفير الموارد المالية اللازمة لدعم المشروعات الصناعية وتنميتها على اختلاف أحجامها، وكذلك المشاركة في رؤوس أموال بعض المشروعات الصناعية المختلفة.

وحتى تتمكن المصارف الصناعية من إدارة شؤونها المالية وتعظيم مواردها فإنها توجد في سوق رأس المال للحصول على موارد طويلة الأجل، ولذلك نجد أن موارد البنك الصناعي تتثمل في حقوق الملكية من رأس المال، والاحتياطات والمبالغ المقترضة من البنك المركزي وودائع وقروض من مؤسسات دولية، أهما ما يمكن لهذه البنوك أن تقدمه من خدمات:

- منح القروض والتسهيلات الائتمانية للمشروعات الصناعية بآجال قصيرة ومتوسطة وطويلة ولأغراض متنوعة.
- المشاركة في رءوس أموال المشروعات الصناعية.
- تقويم المشروعات الصناعية وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.

البنوك الزراعية Agricultural Banks

أهم الخدمات التي يمكن للبنوك الزراعية تقديمها:

- منح القروض للمزارعين لشراء الآلات الزراعية واستصلاح الأراضي.
- تمويل نفقات الزراعة والحصاد.
- إقراض الجمعيات التعاونية الزراعية.
- قبول ودائع ومدخرات المزارعين والجمعيات التعاونية.

وهي بنوك تتميز بارتفاع مستوى المخاطر في أنشطتها، بسبب:

- التأثير السلبي للظروف المناخية والجوية على المحاصيل وبالتالي مداخيل الزبائن وقدرتهم على سداد القروض.
- الطول النسبي لدورة الإنتاج الزراعي بالنسبة لدورة الإنتاج الصناعي.
- انخفاض العائد على النشاط الزراعي مقارنة بالنشاط الصناعي.

البنوك العقارية Real Estate Banks

هي تلك المصارف التي تتخصص بتقديم الخدمات الائتمانية العقارية، أهم الخدمات التي تقوم بتقديمها:

- تقديم القروض لتمويل مشروعات الإسكان والبناء.
- تقديم القروض بضمان الأراضي أو العقارات المشيدة.
- تقديم القروض للجمعيات التعاونية الاسكانية.
- تأسيس شركات لبناء المساكن والعمارات والمباني....الخ
- القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات العقارية.

الفرق بين البنوك التجارية والبنوك المتخصصة:

- البنوك التجارية تعتمد بشكل أساسي على الودائع أما بنوك الأعمال والبنوك المتخصصة تعتمد أساسا على رأسمالها وتختص في تقديم التمويل طويل الأجل.

ثانيا. سوق المال:

يعرف السوق المالي على أنه الآلية التي يتم المتاجرة فيها بالموجودات أو المطلوبات المالية، وبشكل متكرر وقد لا ترتبط بمكان محدد وإنما صفقات تتم عبر وسائل الأنترنت والهاتف...الخ، وهي تضم الأسواق النقدية وأسواق الأوراق المالية وتبادل العملات الأجنبية.

1. **تصنيفات سوق المال:** يمكن تصنيف أو تقسيم سوق المال حسب المعايير المستخدمة كما يلي:

- **التصنيف الأول: الأسواق الأولية والأسواق الثانوية:**

الأسواق الأولية: وهي السوق التي يتم فيها إصدار الأوراق المالية أو الديون لأول مرة، وعادة يكون السوق محل تواجد الوسيط المالي الذي قام بالعملية لصالح الطرفين: صاحب العجز وصاحب الفائض.

السوق الثانوية: وهي السوق التي يتم فيها تداول الديون أو الأوراق التي تم إصدارها سابقا في السوق الأولية، لذلك يصطلح عليه أيضا سوق التداول.

- **التصنيف الثاني: سوق النقد وسوق رأس المال:**

سوق النقد: ويتم التعامل فيه بأدوات الدين قصيرة الأجل التي لا تتجاوز السنة، حيث يضم المؤسسات المالية مثل مؤسسات الإيداع والادخار ، ومنها البنوك التجارية، ويتم التعامل فيه بمختلف الادوات قصيرة الأجل مثل أذون الخزانة وسيت التطرق لها بالتفصيل لاحقا.

سوق رأس المال: وهو السوق الذي يتم التعامل فيه بالأوراق المالية طويلة الأجل: الأسهم وسندات الدين متوسطة وطويلة الأجل، والتي تتجاوز تواريخ استحقاقها السنة، وتوفر أدواتها رأس المال،

- **التصنيف الثالث: السوق المنظمة والغير منظمة:**

السوق المنظمة وهي الأسواق التي يتم تأسيسها وفق النصوص القانونية والتشريعية في الدولة المعنية، تحت رقابة معينة من السلطة،

السوق الغير منظمة: هي اسواق مرنة وقليلة التكلفة في اتمام معاملاتها، وهي غالبا قانونية، ولكنها تتم بعيدا نوعا ما عن مكان محدد أو الرقابة القانونية للدولة، فقد تتم من خلال تنازل شخص عن أسهم يمتلكها لشخص يعرفه دون الحاجة للدخول للبورصة واتمام المعاملة هنا يكون بدون تكلفة الوساطة أو السمسار، فهي تعتبر سوقا موازية.

- **التصنيف الرابع: الأسواق المحلية والأسواق العولمية:**

الأسواق المحلية: وهي الأسواق التي تعمل في حدود معينة داخل الدولة الواحدة، أو القطر الواحد، ولهذا تسمى الأسواق الوطنية أو المحلية.

الأسواق العولمية Global financial markets: وهي الأسواق المالية في ظل العولمة، حيث يغلب التحرر من كافة القيود وتسيطر فيها التكنولوجيا على أدوات التعامل في السوق.

- **التصنيف الخامس: أسواق القروض وأسواق الأوراق المالية:** والمقصود هنا هو التفرقة بين القروض العادية المباشرة وبين القروض التي تكون من خلال إصدار أوراق وسندات دين، مثل الكمبيالات وأذون الخزانة.

2. سوق النقد Money market :

2.1. تعريف سوق النقد:

يعرف سوق النقد على أنه سوق الديون التي لا يتجاوز أجلها السنة، حيث يتم إصدارها في سوق الأولية عن طريق وسائل الاتصال أو مباشرة من طرف الخزينة المؤسسات أو المؤسسات المالية التي ترغب في الحصول على تمويل قصير الأجل،

كما يعرف بأنه ذلك السوق الذي تقدم فيه الأموال للوحدات الاقتصادية بموجب أدوات دين قصيرة الأجل لا تتعدى سنة واحدة،

" هو ذلك السوق الذي يتم فيه تداول أدوات الاستثمار قصيرة الأجل"

" هو مجموعة المؤسسات أو الوكالات والافراد الذين يتعاملون في النقود إقراضا واقتراضا لأغراض قصيرة الأجل"

" الأسواق التي يتم فيها تبادل الالتزامات المالية قصيرة الأجل بين وحدات الفائض المالي ووحدات العجز المالي المؤقت"

"المجال الذي يتم من خلاله إصدار وتداول الأدوات المالية ذات الأجل القصير"

2.2. أهم الأوراق المتداولة في سوق النقد:

- أذون الخزينة:treasury bills

أذونات الخزانة فهي سندات دين تصدرها الخزينة العامة أو البنك المركزي نيابة عنها، ويتم شراؤها من أي طرف لديه فائض في السيولة سواء كان بنك أو أفراد أو مؤسسات غير مالية، وهي أيضا أوراق يمكن بيعها وتداولها قبل تاريخ استحقاقها أو يمكن خصمها كذلك.

- الأوراق التجارية:commercial paper

- شهادات الإيداع القابلة للتداول.certificates of deposit CD's
- اتفاقات إعادة الشراء.
- القبول المصرفي:

2.3. عمليات سوق النقد:

ويضم عمليات الخصم والقروض القصير الأجل:

- **عمليات الخصم**: هي قيام البنوك التجارية بتسييل الأوراق التجارية لدى الجمهور، فقد يكون لدى الأفراد أو المؤسسات أوراق تجارية مؤجلة الاستحقاق، وهم بحاجة للسيولة، يستطيعون التوجه للبنوك التجارية لتسييلها، من خلال تقديم الأوراق للبنوك والحصول على السيولة ولكن بمبدأ الخصم: وهو الحصول على سيولة بأقل من قيمة الورقة الإسمية، حيث يعتبر المبلغ الناقص هو الخصم، حيث يحسب بسعر الفائدة خلال المدة المتبقية على الاستحقاق.
- **القروض قصيرة الأجل**: وهذه القروض قد تكون مباشرة أو من خلال الأوراق المالية التي تتميز بسيولتها العالية حيث يمكن للأفراد تحويلها إلى نقود خلال مدة قصيرة بأقل قدر من الخسارة أو بدون خسارة أصلا.

2.4. الأطراف المتدخلة:

يضم سوق النقد كل من:

- **العارضون للأموال**: وهم المقرضون كالمنشآت والأفراد والبنوك الذين يرغبون في توظيف أموالهم لفترة قصيرة من الزمن، فيستفيدون من العائد مع إمكانية تحويلها إلى سيولة في أسرع وقت وبدون خسارة أو أدنى حد من الخسارة.
- **طالبوا الأموال**: وهم أصحاب العجز قد يكونون أيضا من الأفراد والمؤسسات والحكومات والبنوك التجارية...الخ الذين لديهم عجز في السيولة لفترة زمنية قصيرة وذلك إما بقرض مباشر أو إصدار أوراق تجارية أو مالية: كالكمبيالات، شهادات الإيداع، أذون الخزانة، أو بيع ما يملكونه سابقا من الأصول المالية قصيرة الأجل.

- **الوسطاء:** قد يكون البنك المركزي (كما في حالة الجزائر) والذي يجد في هذا السوق المساحة المناسبة لممارسة السياسة النقدية، كما قد يكون الوسيط مؤسسات خاصة أو أشخاص.

2.5. دور سوق النقد:

يسمح سوق النقد بتداول الأموال قصيرة الأجل بين الأفراد والمؤسسات والحكومات، من الأطراف أصحاب الفائض باتجاه أصحاب العجز، فكل مستثمر من مصلحته حيازة أصول قصيرة الأجل كحماية له في حالة احتياجه للسيولة.

فالخزينة تصدر الأصول لتغطية عجز الميزانية، والمؤسسات من أجل تمويل عمليات موجودة أو تمويل عمليات جديدة، والمؤسسات المالية(البنوك التجارية خاصة) لمنح القروض للأفراد والمؤسسات، وفي نهاية المطاف الأموال التي يتم توفيرها في سوق النقد يتم من خلالها تمويل استهلاك قطاع العائلات وكذلك الاستثمارات، كما يمكن للخزينة أو المؤسسات أن يقوموا بسداد ديونهم من خلال إصدار ديون جديدة في سوق النقد. وبذلك ومن خلال سوق النقد تستطيع الأطراف المتدخلة الحصول على تمويل لفترة طويلة كما يعمل سوق النقد على زيادة الإنفاق لأنه يوفر التمويل للإنفاق، وبذلك يدعم النمو.

2.6. خصائص سوق النقد:

- يتم التعامل فيه بأدوات الدين قصيرة الأجل التي لا تتجاوز السنة.
- تغيرات أسعار أدوات سوق النقد بطيئة وقليلة بشكل عام
- لا يشترط أن يكون هناك مكان معين ومحدد لهذا السوق، فقد تتم المعاملات فيه عبر الهاتف مثلا.

2.7. أقسام سوق النقد:

ينقسم سوق النقد إلى قسمين أساسيين: **سوق ما بين البنوك** حيث الوساطة فيه قد تكون مؤسسة خاصة وقد تكون البنك المركزي كما في حالة الجزائر، والقسم الثاني هو **سوق الأصول المالية القابلة للتداول،** وهو سوق النقد بالمفهوم الواسع، كما يعتبر سوق النقد هو المكان الذي يمارس فيه البنك المركزي السياسة النقدية.

3. سوق رأس المال: Capital market

وهو السوق الذي يتم فيه إصدار وتداول الأوراق المالية متوسطو وطويلة الأجل وهي:

الأسهم: السهم هو ورقة مالية تعطي حق لحاملها أو صاحبها في رأسمال الشركة المصدرة لها. وهي أنواع:

- **السهم لحامله والسهم الإسمي:** السهم لحامله هو السهم الذي تنتقل ملكيته بمجرد انتقاله من يد ليد، فهو لا يحمل اسمها لصاحب السهم. أما السند الاسمي فهو المسجل باسم شخص معين ولا تنتقل ملكيته إلا تنازل قانوني من طرف صاحبه من خلال التظهير، قد يكون الانتقال مشروطا بالرجوع للشركة وقد لا يكون وهذا حسب نوع السهم.

– السهم العادي والسهم الممتاز: يعتبر هذا التقسيم أهم تقسيمات الأسهم، حيث يعتبر **السهم العادي** هو أول صور ظهور الأسهم، حيث يعتبر أصحابها مساهمون في الشركة ومالكين لجزء منها، كما يعطي هذا السهم لحامله حق الحصول على نصيب من أرباح الشركة حسب مساهمته في رأس المال، وبذلك فما يتحصل عليه من الأرباح قد يزيد وقد يقل، كما قد يحقق خسارة ولا يأخذ أي أرباح إذا حققت الشركة المصدرة خسائرا بدلا من الأرباح.

أما **السهم الممتاز** فيعتبر صاحبه أيضا مساهم في الشركة ومالك لجزء من رأس المال، ولكنه يتميز عن صاحب السهم العادي في:

- يحصل على عوائد ثابتة ولا يتأثر بتحقيق الشركة لخسائر فهو دائما رابح.
- الأولوية في توزيع الأرباح والارباح الغير موزعة عند توزيعها، وحتى عند التصفية له الأولوية مقارنة بحملة الأسهم العادية.

مخطط توضيحي(01): أنواع الأسهم الممتازة

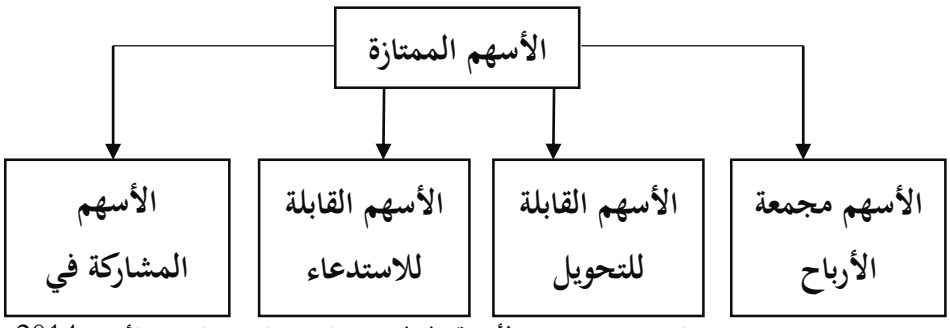

المصدر: تم إنجازه اعتمادا على: صلاح الدين شريط، **مبادئ الأسواق المالية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص88-89.

– **السندات:** السند هو صك دين أو حقوق الدائنين على الشركة المصدرة لها، فالسند أداة دين قابلة للتداول وتوفر عادة عائدا ثابتا كنسبة مئوية من أصل الدين، وله أجل محدد. قد تكون السندات:

- سندات حكومية أو أهلية حسب الجهة المصدرة لها.
- سندات لحاملها وسندات إسمية.
- سندات قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل.
- سندات قابلة للاستدعاء: أي أن الشركة المصدرة لها تستطيع إنهاء أجلها قبل تاريخ الاستحقاق، وسندات غير قابلة للاستدعاء.

3.1.أقسام سوق راس المال:

– **السوق الأولية والسوق الثانوية (التداول):** حيث وضحنا سابقا الفرق بينهما، فالسوق الأولية هي سوق إصدار الأوراق المالية، والإصدار نوعين:

- **الطرح العام للأسهم:** من خلال بيع الأسهم لمستثمرين آخرين
- **الطرح الخاص للأسهم:** ويتم من خلال شراء المؤسسين للأسهم التي قاموا بإصدارها.

ويمكن التحويل من الطرح الخاص إلى العام، ويسمى الطرح العام الأول أو المبدئي لتمييزه عن الطرح العام العادي.

ويؤثر السوق الأولية والثانوية على بعضهما البعض، فكلما كان هناك سوق تداول نشطة أدى هذا إلى ازدهار ونمو السوق الأولية وذلك لأن السوق الثانوي أو سوق التداول يضمن لمشتري الأوراق في السوق الأولية فرصا لإعادة بيع أوراقهم إذا أرادوا ذلك لأي سبب من الاسباب، والعكس صحيح فازدهار السوق الأولية يضمن تدفق الأوراق الجديدة التي يتم تداولها في السوق الثانوية.

– **السوق الثانوي المنظم والغير منظم:** حيث يصطلح على السوق المنظمة بالبورصة والتي لها مكان محدد وقوانين معينة وسماسرة وشروط...ألخ بينما السوق الغير منظمة فهي سوق موازية يتم المفاوضة فيها على أوراق غير مدرجة في السوق المنظمة لأسباب معينة، وهي سوق غير مركزية، لأن عمليات البيع لا تتم في مكان محدد، منها ما هو داخلي بين المحترفين وأسواق الجملة ومنها خارجي وهي أسواق التجزئة.

ورغم تعدد تعاريف البورصة إلا أنها تتفق حول عنصرين: طبيعة الأوراق المالية المتداولة فيها، أنها سوق منظمة تنظيما دقيقا.